

وزيرة الأشغال وقعت عقد تعاون مع شركة صينية حكومية لدراسة وتصميم خدمات ما قبل التنفيذ لاستكمال المشروع

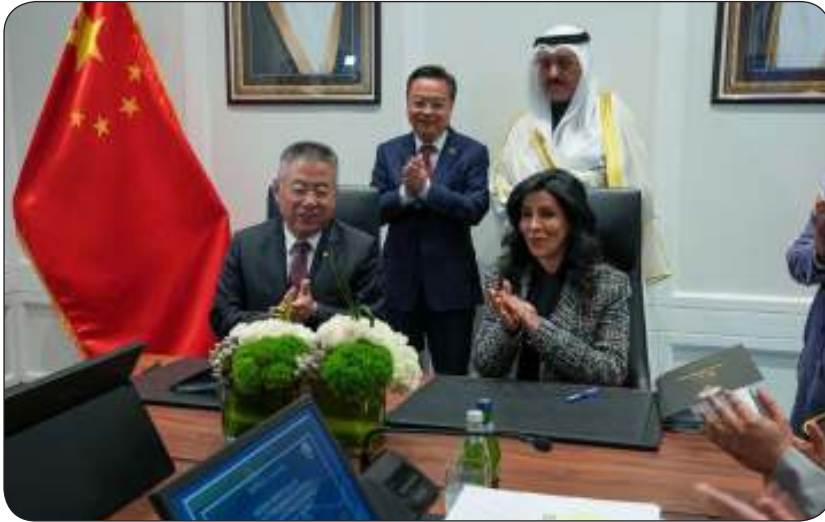
«ميناء مبارك الكبير».. «إلى بر الأمان»

السفير حيات إن أجواء اللقاء والمحادثات بين الجانبين تميزت بالصراحة الواقعية والتفاهم الاستراتيجي وتطابق وجهات النظر بكل المقاييس.

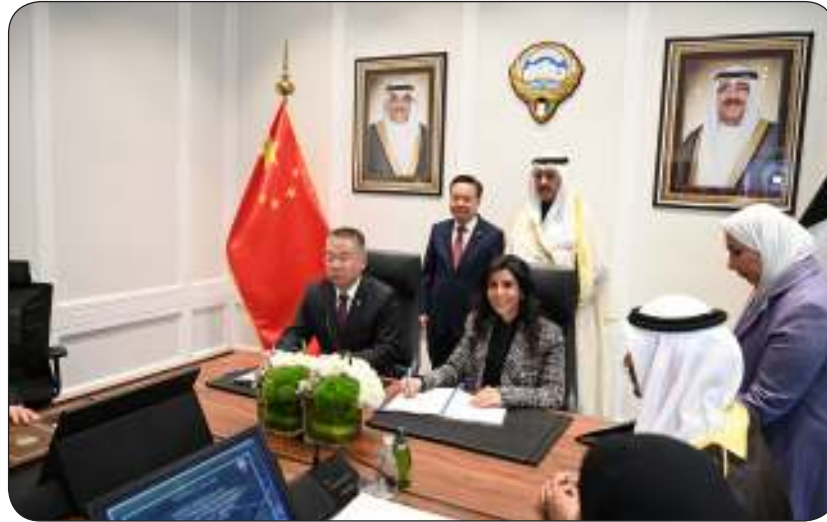
وأكد أن المحادثات جرت بروح من الجدية العميقة والصداقة التاريخية العريقة مع الصين فيما يتعلق بتوسيع العلاقات الثنائية في كافة المجالات ومشاركة الصين قولا وفعلًا في تحقيق الرغبة السامية لصاحب السمو الأمير في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي.

وذكر أن الوزير المشعان لمست عن كثب خلال المباحثات مدى الاهتمام البالغ في مشاركة كبار المسؤولين الصينيين والتزامهم بدعم وتأييد استراتيجية الكويت المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المباشرة من الصين والاستعداد للعمل مع جميع الجهات الحكومية الكويتية المعنية ضمن رؤية موحدة لتنفيذ الاستراتيجيات الأساسية للنمو المستدام لضمان تنفيذ الرؤية السامية لصاحب السمو الأمير.

وأضاف حيات أن ذلك سينعكس في النهاية بلا شك على معدلات الإنتاج والتصدير للخارج ومن ثم زيادة نسبة مساهمة الصناعة في الدخل القومي مينا أن الصين ستستمر في ارسال وفود فنية رفيعة المستوى لزيارة البلاد لبحث جميع التفاصيل المتعلقة بالمشاريع التنموية العملاقة.



■ وزيرة الأشغال ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة الصينية خلال الاحتفال بتوقيع العقد «تصوير صالح محمد»



■ خلال توقيع العقد بين الجانبين الكويتي والصيني

وقعت وزير الأشغال العامة الدكتورة نورة المشعان أمس الأحد عقد خدمات دراسة وتصميم وتقديم خدمات ما قبل التنفيذ لاستكمال مشروع ميناء مبارك الكبير بين الوزارة والشركة الصينية الحكومية للبناء والمواصلات المحدودة التابعة لوزارة النقل الصينية والمرشحة من قبل حكومة جمهورية الصين.

ويأتي ذلك بناء على المرسوم بقانون رقم 155 لسنة 2024 بالموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومة دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية بشأن التعاون في إنشاء ميناء مبارك الكبير والبروتوكول الملحق به وعلى مرسوم بقانون رقم 22 لسنة 2025 بنقل الاختصاص والاعتمادات المالية المخصصة لإنجاز وإدارة الميناء وتشغيله إلى وزارة الأشغال العامة وبعد أخذ جميع الموافقات من الجهات الرقابية.

ووقعت العقد الحكومي الوزير المشعان ممثلة عن حكومة دولة الكويت بينما قام بتمثيل الجانب الصيني نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الصينية تشين جونج والوفد الرفيع الصيني الحكومي المرافق له.

وحضر التوقيع مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا عضو ومقرر اللجنة العليا لمتابعة الموقف التنفيذي للاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين حكومتي البلدين التابعة لمجلس الوزراء الكويتي السفير سميح جوهر حيات كما حضر وكيل

نورة المشعان : استكمال المشروع من أولويات القيادة السياسية العليا وجاء بناء على توجيهات سامية يهدف إلى إنشاء ميناء تجاري في الكويت ليكون مركزا إقليميا للنقل ضمن رؤية الكويت جديدة 2035 تطوير منطقة الشمال كمنظومة اقتصادية وعمرانية انطلاقا من النظرة التنموية المتكاملة لتطوير الدولة سيساهم في تنويع وزيادة الناتج المحلي الإجمالي واستعادة الكويت لدورها التجاري والمالي الإقليمي سيساعد على التوسع بالتصدير والاستيراد وضمان الموارد اللازمة للنهوض والنمو والارتقاء بدور الدولة يوفر مجموعة هائلة من فرص التطوير المهني والفرص الوظيفية للمواطنين في مرحلتي البناء والتشغيل المنهجية المتبعة في التواصل والتشاور بين القيادتين الكويتية والصينية أضحت فعالة ومهمة ومستمرة السفير حيات: أجواء المحادثات بين الجانبين تميزت بالواقعية والتفاهم الإستراتيجي وتطابق وجهات النظر المحادثات مع الصين جرت تحقيقا للرغبة السامية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي

الفريدة لها. وشددت الوزير المشعان على أن المنهجية المتبعة في التواصل والتشاور بين القيادتين الكويتية والصينية "أضحت فعالة ومهمة ومستمرة بخطوات صلبة نحو الذروة". وأشارت إلى أهمية الارتقاء بالتعاون العملي بين البلدين واستمراره لافقة إلى أن القيادة الصينية تنظر إلى الكويت كشريك استراتيجي رئيس في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية. ومن جانبه قال

الله وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح حفظه الله مؤكدة دفعهم الدائم والامحدود لهذا المشروع الذي سيكون ركيزة بنية تحتية متطورة ضمن خطة "كويت جديدة 2035". واعتبرت مشروع ميناء مبارك الكبير تطويرا وإعمارا لجزيرة بوبيان وهدفا تنمويا سواء في عملية الاستثمارات التجارية أو عملية الإسكان أو إقامة المشاريع السياحية تنفيذا للرغبة السامية بالاستفادة من موقع الجزيرة والطبيعة

إيجاد أنواع مختلفة من الوظائف التي ستكون ضرورية لنجاح الميناء سواء أثناء تأسيس وبناء المشروع أو في مراحل التشغيل والإنتاج. وقالت إن استكمال مشروع ميناء مبارك الكبير من أولويات القيادة السياسية العليا وجاء بناء على توجيهات سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وبدعم رئيسي من سمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح حفظه

أحد الركائز الرئيسية للتطوير. وأكدت أنه سيساعد على توسيع النشاط الاقتصادي والتجاري في مجال التصدير والاستيراد وضمان الموارد اللازمة للنهوض بالناتج المحلي ومواصلة الازدهار والنمو الاقتصادي والارتقاء بدور الدولة وصولا إلى أقصى درجات الكفاءة في إدارة عملية التنمية. وأفادت أن الميناء سيوفر مجموعة هائلة من الفرص التجارية وفرص التطوير المهني والفرص الوظيفية للمواطنين عن طريق

الاستراتيجي الكويت جديدة 2035 لتطوير منطقة الشمال كمنظومة اقتصادية وعمرانية متكاملة انطلاقا من النظرة التنموية الشاملة والمتكاملة لتطوير الدولة والتي تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب الاقتصادية والعمرانية. وأضافت أن المشروع سيساهم بشكل كبير في تنويع وزيادة الناتج المحلي الإجمالي واستعادة الكويت لدورها التجاري والمالي الإقليمي حيث يعد مشروع ميناء مبارك الكبير البحري في جزيرة بوبيان

وزارة الأشغال العامة عبد الرشيد وكبار المسؤولين في وزارتي "الأشغال" والخارجية ورئيس وأعضاء اللجنة الفنية والمهندسون في "الأشغال" وسفير جمهورية الصين لدى دولة الكويت تشانغ جيانوي ورئيس المكتب التجاري الصيني هوو هانغ مين وأعضاء السفارة الصينية. وقالت الوزير المشعان في تصريح صحفي بالمناسبة إن المشروع يهدف إلى إنشاء ميناء تجاري في دولة الكويت ليكون مركزا إقليميا للنقل ضمن رؤية التحول



■ مجسم لميناء مبارك الكبير



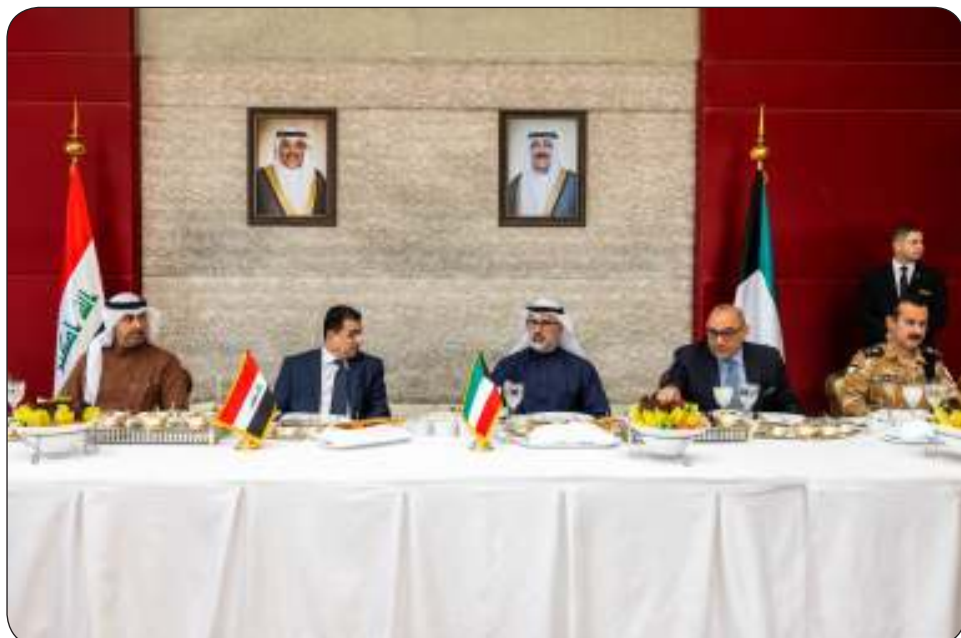
■ تبادل الدروع التذكارية



■ من المباحثات بين الطرفين

«المشتركة» بحثت استكمال ترسيم الحدود البحرية

«الخارجية» تعقد الاجتماع الـ 8 للجنة الفنية القانونية الكويتية - العراقية



■ نائب وزير الخارجية ووكيل مستشار الأمن القومي العراقي يترأسان الاجتماع

عقد أمس الأحد الاجتماع الثامن للجنة الفنية القانونية الكويتية العراقية المشتركة المعنية باستكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين الشقيقين لما بعد العلامة 162 بدولة الكويت. وترأس وفد دولة الكويت نائب وزير الخارجية السفير الشيخ جراح الجابر في حين ترأس وفد جمهورية العراق وكيل مستشار الأمن القومي الدكتور عصام السعدي حيث بحث الجانبان المواضيع المدرجة على جدول أعمال اللجنة.



■ جانب من الاجتماع بين الطرفين